

دور المصارف التجارية وتأثيرها في الاستثمار الخاص

العراق: دراسة تحليلية وقياسية للمدة (2003-2013)

أ.م.د. نزار كاظم صباح الخيكاني
الباحثة: نبال كاظم هادي العرابوي
جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ استلام البحث: 2015/4/5 تاريخ قبول النشر: 2015/6/30

المستخلص

ترتبط المصارف التجارية بكونها الجهة التمويلية الرئيسة لتطوير النشاطات الاستثمارية باعتبارها أحد العناصر الدافعة لنمو الاستثمار المحلي الخاص، والعراق يسعى الى تفعيل الاستثمار من خلال توجيه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للنهوض بمستواه ، خصوصا وان للعراق يتمتع بوفرة مالية جراء الإيرادات النفطية فيه، وقد استهدف البحث القاء الضوء على واقع الاستثمار المحلي في العراق ومدى قدرته في تلبية متطلبات التنمية، فضلا عن القيام بتفحص دور وتوجه تلك المصارف من خلال التحليل والقياس الاقتصاديين في تعزيز ودعم سياسات الاستثمار واظهار نقاط الضعف والقوة فيها، واشتمل البحث على ثلاثة محاور تضمن الاول منها الاطار النظري للمصارف التجارية والاستثمار، في حين تضمن الثاني تحليل بعض مؤشرات المصارف التجارية والاستثمار، بينما تضمن المحور الثالث قياس وتحليل تأثير المتغيرات المصرفية على الاستثمار الخاص للمدة (2003-2013)، وقد خلص البحث الى ضرورة التركيز على توجيه الجهود المصرفية نحو تحفيز وتفعيل الاستثمار الخاص من خلال دعم المشاريع الاستثمارية واستخدامها استخداما امثلا .

The Role of Commercial Banks and their Effect on the Private Investment

Abstract

Commercial banks are linked by being the funding key to the development of investment activities as one of the driving elements for the growth of the private domestic investment, and Iraq is seeking to activate the investment through credit extended to the private sector guidance for the advancement of its level, especially that of Iraq enjoys financial abundance due to oil revenues, which has targeted research to shed light on the reality of domestic investment in Iraq and the extent of its ability to meet the requirements of development, as well as to examine the role and direction of these banks through analysis and measurement economist at promoting and supporting the investment policies and show the weaknesses and strengths, and research included on the three axes the first guarantee of them is the theoretical framework of the commercial banks and investment, while the second included the analysis of some commercial banks indices and investment, while the third ensures measurement axis and analyze the impact of banking variables on the investment for the period (2003-2013), the research has concluded the need to focus on direct banking efforts to stimulate and activate the investment by supporting projects investment and optimizing use of commonly used.

المقدمة : INTRODUCTION

يعد الجهاز المصرفي دعامة اساسية لبناء الاقتصاد سواء في الدول المتقدمة او النامية فيما يرتبط بدوره بمنح الائتمان ، اذ ترتبط المصارف بمتغيرات اقتصادية عديدة تؤثر وتتأثر بها، ومنها الاستثمار باعتبار ان المصارف ومنها التجارية الجهة التمويلية الرئيسة لتطوير النشاطات الاستثمارية و فضلا عن ان استقرار تلك المتغيرات مجتمعه له مساهمات كبيره في عملية التنمية من خلال عملية التمويل باعتبارها أحد العناصر الدافعة لنمو الاستثمار بأشكاله وأنواعه المختلفة، وكان العراق يسعى الى تفعيل الاستثمار وتعزيزه من خلال توجيه الائتمان المصرفي للنهوض بمستواه ومن ثم المساهمة في

تفعيله، ذلك ان دور المصارف التجارية يتمتع بإمكانية لا يمكن فصلها عن المعطيات الاقتصادية للبلد، خصوصاً وان العراق يتمتع بوفرة مالية نظراً لحجم الإيرادات النفطية فيه.

اهمية البحث: Research Importance:

تتبع أهمية البحث من كونه يعالج اهم القضايا المهمة لتحريك وتعزيز الاستثمار من خلال مدى قدرة المصارف التجارية في العراق في احداث التغييرات التي من شأنها المساهمة في تفعيل الاستثمار وتأمين متطلباته ، الامر الذي يستدعي بموجبه ابراز الدور المناط بالجهاز المصرفي العراقي من خلال اداء المصارف التجارية ومدى امكانيتها على الارتقاء بمستوى الاستثمار وتفعيله .

مشكلة البحث: Research problem

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة تمويل الاستثمار ، اذ ان اي ضعف في دور المصارف التجارية ازاء عملية التمويل تلقي بضلالها على تلكؤ تنفيذ البرامج الاستثمارية، في وقت يسعى العراق للانفتاح على الاقتصاد العالمي، ولأجل ذلك يسعى الباحثان الى تحديد مدى قدرة الجهاز المصرفي من خلال المصارف التجارية على التأثير في متطلبات الاستثمار خلال المدة (2003-2013) وتحليل المتغيرات المعتمدة والمستقلة تحليلاً وصفاً وقياسياً .

هدف البحث: Research Target

- بناءً على ما سبق ذكره من وصف للمشكلة التي يسعى البحث للوقوف عليها، فإنها تسعى الى ما يأتي:
- 1- القاء الضوء على واقع الاستثمار المحلي في العراق ومدى قدرته في تلبية متطلبات التنمية.
 - 2- القيام بتفحص دور وتوجه المصارف التجارية العراقية من خلال التحليل والقياس الاقتصاديين في تعزيز ودعم سياسات الاستثمار واطهار نقاط الضعف والقوة فيها.

فرضية البحث: Research Hypothesis

ينطلق البحث في سبيل تحقيق اهدافه من فرضية مفادها، ان الدور المناط بمدى قدرة المصارف التجارية في تفعيل الاستثمار الخاص في العراق لم يؤدي دوره المطلوب ويبقى محدوداً، الامر الذي ينعكس سلباً في تنفيذ اهداف الاستثمار والتلكؤ في تعزيزها .

منهج البحث: Research Approach

بهدف بلوغ ما تتوخاه الدراسة في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها ولاختبار فرضيتها ، يحاول الباحثان من خلال الاسلوبين، الوصفي، لنتبع تطور بعض المؤشرات المصرفية والاستثمارية خلال مدة الدراسة (2003-2013)، اولاً، والاسلوب الكمي، للتعرف على العلاقات الكمية بين كل من المتغيرات المصرفية والاستثمارية باستخدام برنامج (SPSS v.17) وبما ينسجم ومتطلبات النظرية الاقتصادية.

حدود وعينة البحث: Research limits and Sample

انطلاقاً من ضرورة ومراعاة اختيار مدة مناسبة للدراسة وبما يمكن من خلالها تحليل وقياس دور واثار المصارف التجارية العراقية في الاستثمار الخاص، فقد حددت مدة الدراسة خلال السنوات (2013-2003)، اذ ان ما يميز تلك المدة هو اصدار التشريعات الداعمة للاستثمار وتشجيع المصارف على التمويل خلالها.

هيكلية البحث: Research Structure

بهدف الاحاطة بموضوع البحث وبهدف الوصول الى الاهداف التي يسعى اليها ، قسمت الدراسة الى ثلاث محاور ، وكما يأتي:

- المحور الاول : الاطار مفاهيمي والنظري للمصارف التجارية والاستثمار.
- المحور الثاني: تحليل بعض مؤشرات المصارف التجارية والاستثمار.
- المحور الثالث: قياس وتحليل تأثير المتغيرات المصرفية على الاستثمار الخاص للمدة (2003-2013).

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول: الاطار مفاهيمي والنظري للمصارف التجارية والاستثمار

اولاً : مفهوم وأهمية المصارف التجارية في الاقتصاد المحلي

1 : مفاهيم في المصارف التجارية

يعتبر الجهاز المصرفي من المؤسسات المالية التي تركز نشاطها على قبول الودائع قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل ، بالإضافة الى منح الائتمان ، وتعد التسهيلات المصرفية من اهم النشاطات المالية التي يقوم بها الجهاز المصرفي ، اذ تشكل نسبة كبيرة من موجودات الجهاز ، لذلك فإن الاهتمام بالتسهيلات المصرفية يعتبر مؤشر لتقييم اعمال المصارف⁽¹⁾ .

وبالإمكان إعطاء تعاريف مختلفة عن الجهاز المصرفي إذ أنه يمثل مجموع المصارف في بلد ما واهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله وحجم المصارف التي تتكون منها وكيفية توزيع فروع المصارف في بلد ما ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها⁽²⁾ .

وعليه فإن المصارف يمكن فهمها بأنها (مؤسسات وساطة مالية تقدم الخدمات المالية والمصرفية إلى وحدات الطلب أو العجز في المجتمع⁽³⁾)

ويعد البعض المصرف بأنه الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم . وبمعنى آخر يمكن القول بأنها تلك الأوعية التي تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يرغب بالاستثمار .

وعلى الرغم من الاختلاف على التعريف الدقيق للمصارف، تتفق العديد من الأدبيات بالإشارة إلى المصرف بأنه (مؤسسة مالية يلتقي فيها عرض النقود والطلب عليها أو هي منشآت هدفها الرئيسي قبول الودائع والإقراض وتقديم خدمات أخرى أو إنها منشآت تقبل النقود وتحترم طلبات مودعيها عند سحبها وتمنح القروض أو استثمار الودائع الفائضة)⁽⁴⁾ .

2- الاهمية الاقتصادية للمصارف التجارية

يشكل الجهاز المصرفي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع المعاصر وخصوصاً بعد اتساع عملية التبادل بين أفراد المجتمع واتساعه بين مختلف البلدان مما زادت الحاجة إلى ظهور تنظيم يخدم هذه التغيرات وذلك من خلال اقامة وتطوير اسواق المال والنقد المحلية ، لتشجيع واقامة المؤسسات المالية والوسيطه وتنويع اصولها فضلاً تشجيع الادخار وتسهيل الاستثمار⁽⁵⁾ .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال إن هنالك عدد من الأهداف التي تلخص وتبين أهمية الجهاز المصرفي ومن ثم المصارف التجارية في الاقتصاد الكلي وهي :-

1- انها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بوصفها احد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود⁽⁶⁾ .

2- هناك أهمية أخرى للجهاز المصرفي والمصارف التجارية كجزء منه بالنسبة للاقتصاد والمجتمع حيث يتميز الجهاز المصرفي، أهميته الكبيرة ودوره الفعال على المستوى النقدي كما وتعد البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي واحدي الدعامات الاساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للبلد ، فهي اداة من ادوات الاستثمار تؤدي دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، وتلعب المصارف التجارية دور الوساطة المالية بين وحدات الادخار (فائض) ووحدات الاستثمار (العجز) والتي تعد من اهم المؤسسات المالية، وتشكل ما نسبته (25%) من اجمالي عدد المؤسسات المالية من العالم اليوم ولذلك فان (Somashckar) يعرف المصرف التجاري على انه المؤسسة المالية التي تتعامل بالمدىونية والائتمان اذ يقبل الودائع ويقرض النقود ويخلق النقد ويعمل على ردم الفجوة بين المدخرين والمقترضين⁽⁷⁾ .

ومن اجل توضيح ملامح شخصية المصرف التجاري بصورة دقيقة يجب ان نشير الى تعريف (Kapoor et al) على اساس انه مؤسسة مالية ربحية تقدم خدمات مالية متنوعة وتقبل الودائع في حسابات الادخار والجاري وتتعامل مع الافراد والمنظمات وحاصلة على تصريح للقيام بالصيرفة التجارية من السلطات النقدية والمالية⁽⁸⁾ . وتضطلع المصارف التجارية بمجموعة من المهام والوظائف ومن اهمها:

1- قبول الودائع: تعد وظيفة قبول الودائع من الوظائف التقليدية للمصارف، اذ يقوم البنك عبرها بقبول واستلام مدخرات الافراد والتي تتخذ ايضاً عدة اشكال (الودائع الجارية، ودائع الادخار، الودائع الثابتة).

2- تقديم القروض: تعد وظيفة تقديم القروض ثاني اهم الوظائف التقليدية في المصارف التجارية، اذ يقدم المصرف القروض لكل الافراد وتحديدا رجال الاعمال والمستثمرين وتتخذ هذه القروض

عدة اشكال هي: (السحب على المكشوف، ائتمان النقد، خصم الحوالات، القرض الآجل، سلف مختلفة، ... الخ)

ثانياً: مفهوم وأهمية الاستثمار المحلي في الاقتصاد المحلي

1- مفاهيم في الاستثمار

يعد الاستثمار الوجه الثاني من أوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد وغالباً ما تتخذ قرارات الاستثمار من قبل التنفيذيين في القطاعين العام والخاص، نظراً لتعدد الجهات التي يمكن ان ينظر من خلالها للعمليات الاستثمارية، فالاستثمار عبارة عن خلق سلع رأسمالية جديدة تزيد من المقدرة الإنتاجية بينما عرفه آخرون على انه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية⁽⁹⁾، كما ويعتبر الاستثمار الوجه الثاني من أوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد وغالباً ما تتخذ قرارات الاستثمار من قبل التنفيذيين في القطاعين العام والخاص⁽¹⁰⁾.

وهناك العديد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار مثل (تكوين رأس المال الثابت) أو التراكم الرأسمالي⁽¹¹⁾، ويلزم لعملية التكوين الرأسمالي إدخال جزء من الدخل الجاري أولاً وتحويل ذلك الجزء من الدخل غير المنفق على الأغراض الاستهلاكية إلى شراء المكنائ والآلات والمعادن وأدوات الإنتاج والإضافة إلى المخزون من السلع ثانياً وبتغيير آخر أن هذه العملية تعني استثمار المدخرات أو استعمالها في الأغراض الإنتاجية أو أنفاقها على السلع الرأسمالية.

واستناداً الى ذلك، ان الاستثمار المحلي يعنى به توظيف الاموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الاداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وبناء على ذلك فإن الاموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل البلد تعد من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت اداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع او عملات اجنبية او اوراق مالية الخ⁽¹²⁾

2- الاهمية الاقتصادية للاستثمار

اما اهميته فان عملية الاستثمار تحظ من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة، بكونه العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن أي زيادة فيه تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار. ويمكن القول ان عملية الاستثمار لا بد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، ولا بد أيضاً إن تحقق مستوى معين من العائد.

اذ انه يعد أحد دعائم النمو الاقتصادي وخصوصاً في البلدان النامية بكونه من الوسائل الفعالة في تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد القومي⁽¹³⁾. وقد انعكس اهتمام هذه البلدان بموضوع الاستثمار، في زيادة التراكمات الرأسمالية والتي كانت الأساس في تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والتقني والثقافي⁽¹⁴⁾

ونظراً لأهمية الاستثمار في أكثر النماذج الاقتصادية الحديثة فإنها تركز على دور التراكم الرأسمالي كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي طويل الأجل، فقد أصبح المؤشر الرئيس للفروقات الدولية في مجال النمو الاقتصادي فضلاً عن كون التكوين الرأسمالي بكونه الشرط الضروري للنمو الاقتصادي لكنه في الوقت نفسه ليس العامل الموجه والمحدد للنمو، لان النمو المستدام أكثر اعتماده على رأس المال البشري والمعرفة التكنولوجية⁽¹⁵⁾.

المحور الثاني: واقع كل من المصارف التجارية والاستثمار وتحليله في العراق

تمهيد

يعد وجود نظام مالي متطور وفعال أحد أهم المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين. فالوظائف والخدمات المالية المقدمة من قبل عناصر النظام المالي يمكن أن ترفع من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال حشد الموارد المالية المحلية والأجنبية، والتخصيص الأمثل لهذه الموارد. وإن تحقيق ذلك يتوقف على قدرة مكونات النظام المالي وفعاليتها وخاصة المصارف التجارية بوصفها تمثل الأداة التمويلية الأولى والرئيسة للأنشطة الاستثمارية في الاقتصاديات المعاصرة من جهة، وعلى أطر العلاقة بين عناصر النظام المالي ومدى الترابط فيما بينها من جهة أخرى، ولغرض الاحاطة بذلك فان هذا المحور سيتعرض الى ما يأتي :

اولاً: واقع وتحليل بعض مؤشرات المصارف التجارية في العراق

يعد وجود جهاز مصرفي سليم وفاعل قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار وتسعى الدول جاهدة لتحديث وتعميق وتقوية نظمها المالية والمصرفية في الوقت الذي تتطلع فيه إلى تقليل احتمالات تعرضها للهزات والمشاكل والأزمات المالية والداخلية والصدمات الخارجية، ولأجل فهم ذلك يتطلب التعرض لتحليل بعض مؤشرات أداء المصارف التجارية في العراق وكما يأتي:

1- الميل المتوسط للودائع :

ويتم الاستدلال بهذا المؤشر من خلال نسبة الميل المتوسط للودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي لأنه يعكس مدى قدرة المصارف التجارية وقابليتها في جذب الودائع نسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتستطيع المصارف التجارية من خلال هذا المؤشر أن تقيس مدى قوتها أو ضعفها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع ، وبالتالي يمكنها من تثبيت أو اعتماد السياسة المناسبة لتحفيز الطلب على الودائع المصرفية⁽¹⁶⁾.

ويتضح من الجدول (1) بأن أداء المصارف التجارية لازال ضعيفاً على الرغم من الإصلاحات التي طالت البيئة المصرفية، وبالرغم من انتهاز السلطات النقدية لبرنامج الإصلاح النقدي والمصرفي بعد عام 2003 ، فقد بلغ معدل النمو المركب لمتوسط الودائع بلغ (1.89%) للمدة (2003 – 2013) مما يعكس ضعف فاعلية الجهاز المصرفي ، فضلاً عن صعوبة انتقال الآثار النقدية الى القطاع الحقيقي بشكل يساعد في تطوير الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (1) مؤشر الميل المتوسط للودائع المصرفية للمصارف التجارية للمدة (2013-2003)

السنوات	أجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (مليون دينار (1)	الناتج المحلي الإجمالي أسعار جارية مليون دينار(2)	الميل المتوسط للودائع % (3)	معدل النمو السنوي % (4)
2003	4318672	20562256	21.0	---
2004	8619809	37049252	23.3	11
2005	1079995	49990680	2.2	-90.6
2006	16928295	80459422	21.0	854.5
2007	26188926	91187077	28.7	36.7
2008	34524959	129852309	26.6	-7.3
2009	45222657	114330359	39.6	48.9
2010	47947232	172340200	27.8	-29.8
2011	41900000	211331400	19.8	-28.8
2012	62000000	251900000	24.6	24.2
2013	68900000	267400000	25.8	4.9
معدل النمو المركب للميل المتوسط للودائع			1.89%	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، سنوات مختلفة .

2- الكثافة المصرفية

تشير المعايير الدولية بأنه يتطلب إنشاء مصرف لكل 10000 شخص، وكذلك فإن النسبة تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح، فعندما تكون مساوية للواحد فهذا يدل على التوزيع المثالي، وإذا كانت أكبر من الواحد فإنها مؤشرا ايجابيا ، بينما العكس تشير الى ضعف الخدمات المصرفية⁽¹⁷⁾. وفي العراق ومن خلال الجدول (2)، يتضح بان نسبة الكثافة المصرفية لن تزيد عن (0.286) في افضل حالاتها عام 2013 وهذا يعني عدم انتشار المصارف بشكلها الصحيح ووفق المعايير الدولية .

جدول (2) مؤشر الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2013-2003)

السنوات	عدد الفروع المصرفية (1)	معدل النمو السنوي % (2)	عدد السكان مليون نسمة (3)	معدل النمو السنوي % (4)	عدد السكان لكل فرع (5)	معدل النمو السنوي (6)	الكثافة المصرفية % (7)
2003	525	---	26.340	---	50171	---	0.20
2004	536	2.1	27.139	3.0	50632	0.9	0.197
2005	542	1.1	27.963	3.0	51592	1.9	0.194
2006	542	0	28.810	3.0	53154	-3.0	0.188
2007	549	1.3	29.682	3.0	54065	1.7	0.185

0.181	2.0	55169	4.1	30895	2.0	560	2008
0.181	0.1	55217	2.6	31695	2.5	574	2009
0.210	-12.4	48363	2.5	32500	17.1	672	2010
0.275	-17.3	40000	2.5	33300	36.5	917	2011
0.278	-12.5	35000	5.1	35000	6.0	972	2012
0.286	-2.9	34000	2.9	36000	6.0	1030	2013

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، العمود (1) ، أعداد مختلفة .
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي لإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة.

3- مؤشر العمق المصرفي:

يوضح هذا المؤشر مدى حجم المصارف وتأثيرها الاقتصاد من خلال احتساب موجودات المصارف التجارية الى الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال الجدول (3) يتضح انه بلغ (164.4 %) عام 2003 وازداد في عام 2004 وبمعدل نمو سنوي قدره (171.5%) وهذا له تأثير ايجابي على البيئة المصرفية في العراق وان كان في تذبذب مما انعكس سلبا على نتيجة المؤشر.

جدول (3) مؤشر العمق المصرفي في العراق للمدة (2003-2013) (مليون دينار)

السنوات	موجودات المصارف التجارية 1	الناتج المحلي لإجمالي بالأسعار جارية 2	مؤشر العمق المصرفي % 3	معدل النمو السنوي % 4
2003	33795126	20562256	164.4	----
2004	165366762	37049252	446.3	171.5
2005	206756953	49990680	413.6	-7.3
2006	245160639	80459422	304.7	-26.3
2007	267013431	91187077	292.8	-3.9
2008	290570530	129852309	223.8	-23.6
2009	309507375	114330359	270.7	21.0
2010	329056753	172340200	190.9	-29.5
2011	116643263	211331400	55.2	-71.1
2012	143813664	251900000	57.1	3.4
2013	153824402	267400000	57.5	0.7
معدل النمو المركب للعمق المصرفي				-9.12%

المصدر : من أعداد الباحثان بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للبنك المركزي. ، اعداد مختلفة.

4- مؤشر الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية

كلما كانت نسبة الائتمان المصرفي مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، دل ذلك على فاعلية الجهاز المصرفي في تحويل الحوافز النقدية الى مكونات القطاع الحقيقي⁽¹⁸⁾، ويعتبر الائتمان المصرفي من اهم الوظائف المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية والذي يعكس بدوره مدى اهميته من خلال اثره في نمو المصارف وتوسعها، فضلا عن كونه محورا أساسيا في تمويل الانتاج والاستهلاك وتكوين راس المال.

ولمعرفة حجم الائتمان المصرفي للمصارف التجارية العراقية يتضح من الجدول (4) ان حجمه بلغ (621130) مليون دينار عام 2003 وازداد ليصل الى (29952012) مليون دينار عام 2013، وكان مسار التطور في نموه متذبذبا خلال المدة (2003-2012) ويتراوح بين (14.24%) و(213.26) وقد انعكس ذلك على حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الى القطاع الخاص خلال المدة نفسها فقد بلغ في بدايتها عام 2003 (387326) مليون دينار فيما سجل في نهاية المدة اي عام 2013 مبلغا قدره (16947533) مليون دينار، وبمعدلات نمو سنوية متذبذبة تتراوح بين (0.46%) و(202.18%)، مما يشير ذلك كله الى وجود بعض التحسن في النمو وإن كان متذبذبا خلال المدة نفسها على الرغم من الزيادات المستمرة في حجمه، ويعود السبب في ذلك وبشكل رئيس الى عدم استقرار السياسة المصرفية ومكونات الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص على حد سواء، اما اسباب التحسن في حجمه ومعدل نموه بين اخر المدة عام 2013 وبدايتها عام 2003 فبالإمكان ايعاز ذلك الى استمرار القطاع المصرفي وحتى عام 2013 بنشاطه الاقراضي في منح القروض والسلف مسجلا

نمواً بلغ (8.1%) في العام المذكور مقارنة بالعام 2012 ليصل الى نمو (24.7%) تريليون دينار مقابل (22.4) تريليون دينار عام 2012، وان نسبة ما قدمه القطاع المصرفي من قروض وسلف الى القطاع الخاص قد شكلت (47.8%) من مجموع القروض والسلف.

ولغرض معرفة دور واهمية الائتمان المصرفي في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فانه يمكن التعرف على ذلك من خلال مدى مساهمة اجمالي الائتمان المحلي الممنوح للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي، اذ يشير الجدول (4) نفسه الى ان مساهمته كانت متواضعة لغاية العام 2010 وكانت في احسن الاحوال (6.8%) في العام المذكور وقد انعكس ذلك الاداء على الاهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي التي تراوحت بين (1.05%) عام 2004 و(6.34%) عام 2013 وان كانت مستمرة بالزيادة مما يشير الى وجود بعض نوع من التحسن في النشاط الاقراضي، وان الساحة المصرفية العراقية قد شهدت تطورات في مجالات عديدة وخصوصاً في العام 2010 ومنها المراجعة الدورية للسياسات السارية ومدى ملائمتها للأهداف والضوابط الخاصة بالمؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن الاستمرار في برامج اعادة هيكلة واصلاح الجهاز المصرفي ككل والتوسع في انشاء الشركات الساندة للجهاز المصرفي وبالأخص شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفتح مصارف جديدة وفروع لمصارف عربية ومنها مصرف (ابو ظبي الاسلامي)⁽¹⁹⁾، وقد كان الائتمان المصرفي يتجاوز في نموه وتيرة النمو في الناتج المحلي الاجمالي واتجاهه نحو المزيد من التعميق المالي والمصرفي⁽²⁰⁾ الا ان ذلك لا يشير على المستوى العالمي الى توسع للمساهمة للائتمان المصرفي للناتج المحلي الاجمالي نظراً لتدني هذه الاهمية مقارنة والنسبة ضمن المعايير عالمياً والتي تتراوح عالمياً نمو (55%) من الناتج المحلي الاجمالي⁽²¹⁾.

جدول (4) اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للمصارف التجارية

السنة	اجمالي الائتمان الممنوح	النمو السنوي %	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	النمو السنوي %	GDP بالأسعار الجارية	مساهمة اجمالي الائتمان الممنوح في GDP %	مساهمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في GDP %	مساهمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في اجمالي الائتمان %
2003	621130		387326		20562256	3.02	1.88	62.36
2004	744650	19.89	389125	0.46	37049252	2.01	1.05	52.26
2005	850706	14.24	622474	59.97	49990680	1.70	1.25	73.17
2006	2664898	213.26	1881014	202.18	80459422	3.31	2.34	70.58
2007	3459020	29.80	2387433	26.92	91187077	3.79	2.62	69.02
2008	4587454	32.62	3978301	66.64	129852309	3.53	3.06	86.72
2009	5690062	24.04	4646167	16.79	114330359	4.98	4.06	81.65
2010	11721535	106.00	8527131	83.53	172340200	6.80	4.95	72.75
2011	20344076	73.56	11376308	33.41	211331400	9.63	5.38	55.92
2012	28438688	39.79	14650102	28.78	251900000	11.29	5.82	51.51
2013	29952012	5.32	16947533	51.68	267400000	11.20	6.34	56.58

المصدر :- البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للإحصاء / لنشرات سنوية مختلفة.

5- مؤثر القروض والتسليف :

تتنوع القروض التي تمنحها البنوك في إطار اداء وظيفة الاقراض حيث توجد القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل، وهناك عدة انواع من القروض الشائعة منها⁽²²⁾: (القروض، السلف، السحب على المكشوف، خصم الاوراق التجارية).

ومن خلال الجدول (5) يمكن تتبع مسار القروض والتسليف من قبل المصارف التجارية، اذ يتضح بأنها مجملة وخلال المدة (2003-2013) شهدت تذبذباً في حجمها من قبل هذه المصارف، فبعد أن كانت (927.7) مليون دينار عام 2003، انخفضت لتصل إلى (862.7) مليون دينار عام 2004 وذلك بسبب تدهور الاوضاع الامنية وانخفاض نسبة الودائع لدى المصارف التجارية ثم اخذت بالارتفاع

والانخفاض، مما يؤكد النمو السنوي لها طيلة المدة قيد التحليل وكان ذلك كله مرتبطاً تماماً بالأوضاع الامنية والسياسية من جهة اخرى .

ويلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في نسب التغير وخاصة في عام 2003 ، والسبب في ذلك يعود إلى أحداث عام 2003 وما آلت إليه من توقف القطاعات الاقتصادية عن العمل وعزوف أصحاب المشاريع الاقتصادية عن الاستثمار في داخل العراق. وأن ارتفاع هذه النسبة يُؤشر ارتفاع دور المصارف التجارية في عملية النمو الاقتصادي وبناء القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي.

جدول (5) القروض والتسليف (المصارف التجارية) للمدة (2003-2013) (مليون دينار)

السنة	القروض والتسليف	النمو السنوي %	أجمالي الودائع لدى المصارف التجارية مليون دينار
2003	927,7	---	4318672
2004	862,7	-0.82	8619809
2005	646,11	48.13	1079995
2006	950,6	-40.32	16928295
2007	486,12	7.21	26188926
2008	943,29	139.8	34524959
2009	563,395	1221.05	45222657
2010	558,304,2	482.6	47947232
2011	696,525,5	139.7	41900000
2012	576,926,5	7.25	62000000
2013	599,376,6	7.59	68900000
النمو المركب للقروض والتسليف		83.82 %	

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة .

ثانياً: واقع الاستثمار الخاص وتحليله في العراق

يتمتع العراق بوفرة الموارد المالية التي بالإمكان أن تؤهله في تطوير الاقتصاد الوطني والنهوض بمستوى التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل الاستثمار، وان العراق يسعى جاهداً نحو تطوير وتعزيز الاستثمار الخاص، وقد بادرت الحكومة بدعمه وتشجيعه من بدءاً من انشاء مجلس الأعمار عام 1952 بهدف الاستفادة من الإيرادات النفطية وتوسيع والنهوض بمستوى النشاط، فقد كان للمجلس دوراً في تنفيذ مشاريع البناء التحتي⁽²³⁾.

ومن الجدير بالذكر، أن السياسات والحوافز التشجيعية والتنظيمية للحكومة قد أسهمت في توسيع القطاع الخاص وزيادة فاعليته .

وقد ركزت قوانين الاستثمار على الكثير من الحوافز التي يمكن من خلالها تفعيل وتعزيز القطاع الخاص من اجل الاستثمار والشروع بتقديم امتيازات للمستثمر المحلي والاجنبي ومنها جانب الاعفاء الضريبي الامتيازات للمستثمرين من القطاع الخاص، مما يعكس أهمية الأخذ بمؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال المؤثرة على قرارات الاستثمار وتلك المرتبطة أساساً بالمشاكل والصعوبات التي تعترض إقامة المشاريع الخاصة⁽²⁴⁾. الا ان ذلك كله وعلى الرغم من القوانين المشجعة والتي تم الاشارة إليها انفاً، فان تحديات الوضع الاقتصادي ابتداءً من العقوبات الاقتصادية ادى الى مساهمات متواضعة . وقد انعكست تلك السياسات على واقع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الخاص بشكل خاص، ولأجل التعرف على ذلك عمد الباحثان لاعتماد التكوين الرسالي الثابت لتحليله.

وبهدف تحليل النمو في تكوين راس المال الثابت في العراق ومعرفة مساهمة القطاع الخاص فيه، فان الجدول (6) يوضح ذلك، فمن خلاله يتضح منه قد سجل نمواً سنوياً متذبذباً خلال المدة (2003-2013) بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى ذلك ان الزيادات في حجمه لن تكون متزايدة باستمرار ففي العام 2003 بلغ اجماليه نحو (2708) مليون دينار مليون دينار ازداد ليصل الى نحو (23240) عام 2008 ثم بالانخفاض الى نحو (13471) مليون دينار عام 2009، ثم الارتفاع في عام 2013 ليبلغ (63618) مليون دينار وهو أعلى مستوى له ، وذلك بسبب زيادة انتاج النفط الخام وزيادة إيراداته مما ادى الى زيادة واردات العراق والتي انعكست على حجم الاستثمار⁽²⁵⁾، وقد كان لذلك تأثيراً على مستوى النمو السنوي في تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق وكان هو

الآخر بين الانخفاض والارتفاع، فبعد ان كان نموه سالبا وبمعدل (10,14) في عام 2004 ازداد ليصل الى اعلى معدل له في عام 2008 ليبلغ (4.29%) ثم الانخفاض في نهاية المدة عام 2013 ليبلغ (3.69%) مما يشير الى التلكؤ الواضح سواء في مجمله ام في التكوين الثابت الخاص منه.

الاهمية النسبية لتكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق

وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت ومن خلال الجدول نفسه يتضح، ان اعلى مستوى للمساهمة له بلغت (15.94%) عام 2003 ثم انخفضت لتصل الى ادنى مستوى لها لتصل الى (0.75%) عام 2007 نظرا لسوء الاوضاع الامنية التي القت بضلالها على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص فضلا عن تدمير البنى التحتية بعد الاحتلال الامريكي وتدخلها لإيقاف معظم المنشآت الحيوية العسكرية والمدنية، اما سبب التحسن في بعض السنوات انما يعود جزئيا الى الاستقرار السياسي والتوجه نحو دعم بعض الانشطة الخاصة، وعلى اية حال فان التلكؤ كان واضحا بشكل عام ساهمت فيه عوامل عديدة اخرى منها انخفاض نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية والفساد الاداري فضلا عن تأخر تسليم المشاريع الى المقاولين⁽²⁶⁾. فضلا عن اسباب اخرى تتعلق بمعظم السنوات الاخرى وتذبذبها، انما يعود الى محدودية القطاع الخاص في التوجه نحو المشاريع الاستثمارية.

جدول رقم (6) اجمالي تكوين راس المال الثابت الاجمالي والخاص بالأسعار الجارية للمدة (2003-2004)

مليون دينار

السنة	اجمالي تكوين راس المال الثابت	النمو السنوي %	تكوين راس المال الثابت الخاص	النمو السنوي %	الاهمية النسبية لتكوين راس المال الخاص
2003	2708000		431600		15.94
2004	2857807	0.06	370089	-0.14	12.95
2005	10182362	2.56	438885	0.19	4.31
2006	51691115	0.66	897759	1.05	5.31
2007	19918400	0.18	148500	-0.83	0.75
2008	23240539	0.17	785436	4.29	3.38
2009	13471242	-0.42	1387682	0.77	10.30
2010	72625277	0.95	1207929	0.50	7.92
1201	37255269	0.42	1697490	-0.18	4.56
1220	41956408	0.13	2130575	0.26	5.08
1320	63618137	0.52	8998804	3.69	15.70

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- 1- وزارة التخطيط والتعاون الاماني العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية لأعداد متفرقة
- 2- وزارة التخطيط والتعاون الاماني العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية لإجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق لأعداد متفرقة.

المحور الثالث: دور الجهاز المصرفي في تفعيل الاستثمار في العراق للمدة 2003-2013

اولا : توصيف وصياغة الانموذج القياسي وبيان علاقة المتغيرات

اتساقا مع فروض دراستنا الحالية والتمثلة بوجود علاقة ارتباط واثري ذات دلالة احصائية بين المتغيرات الرئيسية، وهذا التأثير يكون متبايناً تبعاً لطبيعة المتغير ومدى تأثيره على المتغيرات الاخرى وخصوصا في العراق، وكما في الاتي:

1- الية انتقال اثر متغيرات المصارف التجارية الى الاستثمار الخاص

أ- الية انتقال العمق المصرفي الى الاستثمار الخاص

يعد مؤشر العمق المصرفي احد المؤشرات المهمة في الجهاز المصرفي بصورة عامة، ويبين مدى دور المصارف التجارية في البيئة الاقتصادية من خلال احتساب موجودات المصارف التجارية الى الناتج المحلي الإجمالي، واستنادا الى ذلك ان هناك علاقة طردية بين مؤشر العمق المصرفي الاستثمار المتمثلة بتكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص، إذ ان ارتفاع مؤشر العمق المصرفي او زيادته يعني زيادة قدرة وقابلية القطاع المصرفي ومن ثم المصارف التجارية على توفير الاموال اللازمة لرفع حجم الاستثمار الخاص وتفعيل عجلة التنمية الاقتصادية في العراق.

ب- الية انتقال الكثافة المصرفية الى الاستثمار الخاص

ويقاس هذا المؤشر مدى قدرة الجهاز المصرفي على الانتشار وتغطية الحاجات المصرفية ضمن مساحة البلد، ومن ثم فإن مؤشر الكثافة المصرفية يرتبط بعلاقة طردية مع جميع مؤشرات الاستثمار بضمنها تكوين رأس المال الثابت الخاص مما يحفز ذلك على تفعيل الاستثمار المحلي.

ت- الية انتقال الميل المتوسط للودائع الى الاستثمار الخاص

ويجري ذلك من خلال تقيم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية نحو الاستثمار، ويعد كمقياس لتحديد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، ويرتبط بعلاقة طردية موجبة مع جميع مؤشرات الاستثمار من خلال توفير الاموال اللازمة لعمليات الاستثمار والاقتراض عبر المصارف التجارية للمشاريع الاستثمارية.

ث- الية انتقال القروض والتسليف الى الاستثمار الخاص

تعد عملية منح القروض والتسليف من بين المؤشرات الرئيسة لتفعيل الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وخصوصا اذا كانت القروض موجهة لأغراض المشاريع الاستثمارية، اذ ترتبط بعلاقة طردية مع جميع مؤشرات الاستثمار ومنها تكوين رأس المال الثابت الخاص.

ج- الية انتقال الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص الى الاستثمار الخاص

ولما كان الائتمان المصرفي يلعب دورا هاما بالمساهمة في التنمية الاقتصادية لكل بلد من خلال مؤشرات الفرعية المتمثلة بحجم الاقتراض المقدم للأفراد والحكومة او للشركات الخاصة فيما يخص المشاريع، فانه لا بد من المساهمة في بعض مؤشرات الاستثمار، وعليه فان له علاقة ايجابية على التأثير في مؤشرات الاستثمار في البلد، ويرتبط بعلاقة طردية.

2- تكوين وتوصيف النموذج القياسي: Specification of Standard Model:

تمثل عملية توصيف النموذج القياسي وتحديد مفاصله الرئيسة خطوة مهمة لبناء أي نموذج قياسي سواء أكان هذا النموذج معادلة منفردة أم مجموعة من المعادلات، ويعتمد ذلك على طبيعة الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها⁽¹⁾. وفيما يتعلق بالبحث تم اعتماد المتغيرات على وفق منطق النظرية الاقتصادية وجاءت على النحو الآتي :

أ- المتغيرات المستقلة

تم اختيار المتغيرات المستقلة الآتية لتمثل مؤشرات الجهاز المصرفي وهي:

- 1- مؤشر العمق المصرفي (X_1):
- 2- مؤشر الكثافة المصرفية (X_2):
- 3- مؤشر الميل المتوسط للودائع (X_3):
- 4- مؤشر القروض والتسليف (X_4):
- 5- مؤشر اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (X_5)

ب- المتغير التابع

تمثل هذا المتغير بمؤشر الاستثمار في العراق من خلال مؤشر تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق (Y)

ت- المتغير العشوائي :

ويتمثل باثر المتغيرات التي من الصعوبة قياسها ، فضلا عن عدم ادخالها النموذج وبعد صياغة كل من المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ [مؤشر العمق المصرفي (X_1)، مؤشر الكثافة المصرفية (X_2)، مؤشر الميل المتوسط للودائع (X_3)، مؤشر القروض والتسليف (X_4)، ومؤشر اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (X_5)]، والمتغير التابع المتمثل بمؤشر تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق (Y).

وتم صياغة النموذج وتقديره استنادا الى طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares) باعتبارها تعطي افضل تقدير خطي غي متحيز وبالا اعتماد على البرنامج الاحصائي

(SPSS-V.16)، وقد جرى اعتماد وتجريب أكثر من صيغة قياسية لعملية تقدير المتغيرات المستقلة والتابعة ولوحظ ان افضلها كانت بالصيغ اللوغاريتمية المزدوجة: والصيغة الخطية لهذه الدالة يعبر عنها بالاتي:

$$Y_i = F(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, \dots, X_n)$$

واستنادا الى ذلك فانه يمكن ومن خلال الصيغة العامة الممثلة في الدالة انفة الذكر ، التعبير عنها قياسيا بالصيغة الاتية :

$$Y_i = B_0X + B_1X + B_2 + BX_3 + B_4X + \dots B_kX_n + U_i$$

اذ ان :

B_0 : يمثل الحد الثابت

$(B_1, B_2, B_3, \dots, B_k)$: تمثل معلمات النموذج

Y_1 : مؤشر تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق

X_1 : مؤشر العمق المصرفي

X_2 : مؤشر الكثافة المصرفية

X_3 : مؤشر الميل المتوسط للودائع

X_4 : مؤشر القروض والتسليف

X_5 : مؤشر الانتماء الممنوح للقطاع الخاص

U_i : تمثل الخطأ العشوائي (Random Error) ، اي المتغيرات غير الداخلة في النموذج والمؤثرة فيه .

وبالامكان تحويل هذه الصيغة الى الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة الاتية :

$$\ln(Y_i) = B_0 + B_1 \ln X_1 + B_2 \ln X_2 + B_3 \ln X_3 + B_4 \ln X_4 + B_5 \ln X_5 + U_i$$

واعتماداً على توصيف النماذج القياسية وتحديد المتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات (بعض مؤشرات المصارف التجارية العراقية) والمتغير التابع المتمثل بمؤشر تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق Y والتي شكلت بياناتها سلسلة زمنية (Time Series) امتدت للمدة (2003-2013)

3- تهيئة البيانات وإعدادها

اعتمدت الباحثة في استخلاص بيانات الدراسة الاحصائية والتي تم اعتمادها في النموذج كانت مستخلصة من مصادر متعددة، ومن اهمها وزارة التخطيط عبر المجموعات الاحصائية وتقارير البنك المركزي العراقي وهيئة الاستثمار الوطنية، اضافة الى نشرات خاصة بالمصارف التجارية وذلك بهدف حساب مؤشرات الجهاز المصرفي ممثلاً عنه بالمصارف التجارية في هذه الدراسة، وقد تطلب ذلك جهداً مضمناً، إذ أن الحصول على تقارير سنوية لمدة متواصلة بلغت (11) عاماً، تطلب جمع تقارير سنوية ونشرات بلغت (21) تقريراً ونشرة تم الحصول عليها من مصادر متنوعة كما مر ذكره آنفاً.

أما ما يخص بيانات الاستثمار في العراق ممثلاً عنه بمتغيراته الرئيسية ، فقد اعتمدت الباحثة على تقارير صندوق النقد العربي ونشرات البنك المركزي العراقي ، فضلاً عن مواقع الانترنت. وبلغ عدد التقارير المعتمدة نحو (11) تقريراً.

ثانياً: قياس وتحليل دور مؤشرات الجهاز المصرفي في تفعيل الاستثمار في العراق

تم قياس اثر مؤشر مؤشرات الجهاز المصرفي (مؤشرات المصارف التجارية) على مؤشر الاستثمار المتمثل بتكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق ، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (7)

جدول (7) مؤشرات المصارف التجارية والاستثمار الخاص في العراق للمدة (2003-2013)

السنة	Y1 تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (مليون دينار)	X1 مؤشر العمق المصرفي (%)	X2 مؤشر الكثافة المصرفية (%)	X3 مؤشر الميل المتوسط للودائع (%)	X4 مؤشر القروض والتسليف (مليون دينار)	X5 مؤشر الانتماء الممنوح للقطاع الخاص (مليون دينار)
2003	431600	164.4	0.2	21	7927	387326
2004	700894	446.3	0.197	23.3	7862	389125
2005	888574	413.6	0.194	2.2	11646	622474

1881014	6950	21	0.188	304.7	897759	2006
2387433	12486	28.7	0.185	292.8	485008	2007
3978301	29943	26.6	0.181	223.8	854368	2008
4646167	395563	39.6	0.181	270.7	1387682	2009
8527131	2304558	27.8	0.21	190.9	2079291	2010
11376308	5525696	19.8	0.275	55.2	1697490	2011
14650102	5926576	24.6	0.278	57.1	2130575	2012
16947533	6376599	25.8	0.286	57.5	9988048	2013

المصدر: الجداول (1,2,3,4,5,6)

وبعد اعتماد افضل الصيغ للحصول على افضل النتائج تم التوصل واحلال الصيغة اللوغارتمية
المزدوجة ، وكانت النتائج كما يأتي:

$$\ln Y = 1.903 + 0.195 \ln X_1 + 1.600 \ln X_2 - 0.339 \ln X_3 - 0.252 \ln X_4 + 1.186 \ln X_5$$

$$t: (5.257) (1.428) (2.649) (-6.238) (-7.348) (19.203)$$

$$R^2 = 99.5 \% \quad F = 184.99$$

$$R^{-2} = 98.9 \% \quad D.W = 2.77$$

ومن خلال ما تم التوصل اليه من نتائج تقدير للنموذج اعلاه والخاص بمؤشر تكوين راس المال
الثابت للقطاع الخاص وبالصيغة اللوغارتمية المزدوجة التي يهدف اليها البحث، وان كانت نتائج
الاختبار فيه من خلال اختبار (F) التي تشر الى معنوية النموذج ككل ، الا انها لم تبين المتغيرات
الاكثر تأثيرا ، ولأجل ذلك ولغرض استبعاد المتغيرات ذات التأثير الضعيف ، تم اللجوء الى اتباع
طريقة (STEPWISE) ومن خلال نفس الصيغة اللوغارتمية المزدوجة فكانت النتائج كما يأتي :

$$\ln Y_1 = 2.383 + 0.570 \ln X_5$$

$$t: (3.535) (5.501)$$

$$P\text{-Value}(t): (0.006) (0.000)$$

$$F: (30.250) \quad P\text{-Value}(F): (0.000)$$

$$R^2: 77.1\% \quad R^{-2}: 74.5\%$$

$$D.W: 1.352$$

ويتبين من نتائج التقدير للنموذج الذي اظهر المتغيرات الاكثر تأثيرا كما في اعلاه ما يأتي:

أ- ثبوت معنوية النموذج ككل من الناحية الاحصائية وبدرجة عالية جدا وذلك بحسب اختبار (F)
وبمستوى معنوية (0.95) وبدرجة حرية (n-k) ، إذ كانت قيمة احصاءه (F) المحتسبة (30.259)
الاكبر من قيمتها بمستوى معنوية (0.95) ، اذ يظهر من خلال قيمة (P-Value) (*) من خلال (sig)
البالغة (0.000) وهي اقل من (0.05) مما يشير الى المعنوية الاحصائية .

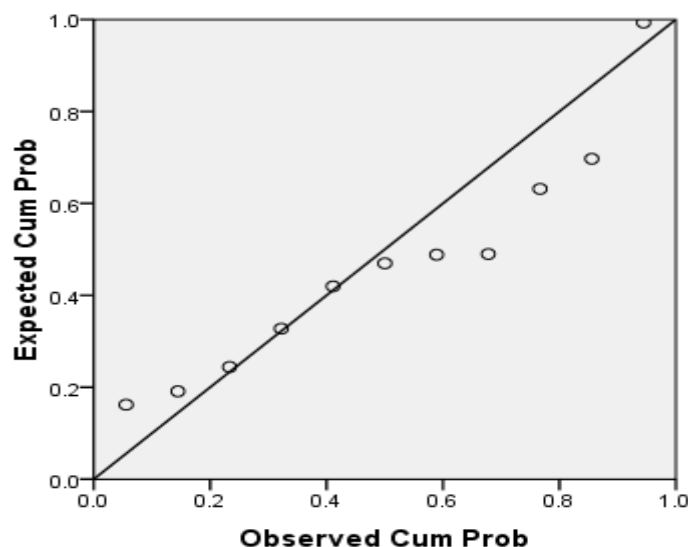
ب- وفيما يتعلق بمعامل التحديد (R^2) Coefficient of Determination

فانه يظهر من النموذج نفسه ان (77.1%) من التغيرات التي حصلت في المتغير التابع (Y_1)
تفسرها المتغير المستقل الداخل في النموذج (X_5) وهو اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف
التجارية الى القطاع الخاص ، وهو اكثر المتغيرات تأثيرا بعد استبعاد المتغيرات الاضعف تأثيرا ، في
حين ان نحو (33%) تعود الى متغيرات تفسيرية اخرى في النموذج او خارجه .

ج - اما فيما يتعلق باختبار (Durbin Watson) ، فإنها تقع بين $du < D.W < dL$ وعليه فإنها في
منطقة الحسم وبالتالي بالإمكان قبول النموذج كونه علو من مشكلة الارتباط الذاتي (The
Autocorrelation Problem)

د- وفيما يخص ثبات تجانس التباين او عدمه، فنلاحظ ان النموذج قيد البحث يتضح انه من الشكل (1)
بان قيم البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً حول خط التوزيع على الرغم من وجود بعض التشننت البسيط في
بعض القيم، ونظراً لضعفه فانه بالإمكان اهماله، وعليه فان الخطأ العشوائي (U_i) يتوزع توزيعاً
طبيعياً بوسط حسابي مساوي للصفر وبتباين ثابت .

الشكل (1) انتشار البواقي النموذج Y
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: logy1



هـ- ولأجل التعرف على مؤشرات الجهاز المصرفي من خلال المصارف التجارية وهي (المتغيرات المستقلة) التي تم توصيفها في النموذج قيد التحليل والقياس والمؤثرة على المتغير التابع ممثلاً ب (تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق) وبعد استبعاد المتغيرات الأقل تأثيراً ومن خلال (stepwise) فقد ظهر ومن خلال (t) المحسوبة بمستوى ودرجة معنوية (0.95، 5، 11)، (p-value) البالغة (0.000) وهي أقل من (0.05)، وبالتالي فإن المحسوبة أكبر من الجدولية، أي قبول الفرضية البديلة فيما يخص المتغير (x5) والمتمثل بإجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص ذات التأثير المعنوي، وقبول فرضية عدم للمتغيرات الأخرى نظراً لتأثيراتها المتواضعة والقليلة نسبياً، مما يعطي انطباعاً إلى وجود مبررات وأسباب أخرى منها عينة البحث أو خلاف ذلك ممثلاً بالتلكؤ والتذبذب في دور المصارف التجارية فيما يتعلق بدور القروض والتسليف والميل المتوسط للودائع والكثافة المصرفية والعمق المصرفي، أو قد تكشف عن مضامين ذات دلالة واضحة بأن المؤشرات الأخرى متباطئة مع توجيه السياسة النقدية والمصرفية أو لفرض نسب معينة في مجموع الودائع والتي بحوزة القطاع الخاص وبقاء جزء منها في الودائع وفي موجودات مثل العملة والقروض بين المصارف والحكومة من جهة، أو مع البنك المركزي وهذا غالباً ما يحدث في البلدان النامية، من جهة أخرى⁽²⁷⁾، فضلاً عن أن الائتمان المصرفي يتجاوز في نموه وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي واتجاهه نحو المزيد من التعميق المالي والمصرفي وأن كان ذلك لا يشير إلى توسع لمساهمة الائتمان المصرفي للناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي.

الخاتمة:

وتتضمن الخاتمة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كما يراها الباحثان:

أولاً: الاستنتاجات:

بعد إجراء تحليل واقع المصارف التجارية ومتغيرات الاستثمار في العراق من خلال بعض المؤشرات وقياس تأثير المتغيرات المصرفية المستقلة ومدى تمكنها من التأثير في متغيرات الاستثمار تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن استنباطها بالشكل الآتي:

1- يشكل الجهاز المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص أهمية كبيرة للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية لأغراض الاستثمار، إذ أن المصارف التجارية تعد ركيزة من ركائز النظام المصرفي وأحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للبلد، وتلعب دور الوساطة المالية بين وحدات الادخار والاستثمار.

2- تحظ عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة في جميع البلدان نظرا لكونها عنصرا هاما لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ويرتبط تفعيلها بإسهامات المصارف المختلفة من خلال قيامها بتمويل المشاريع الاستثمارية المهمة في زيادة استخدام الموارد المالية والبشرية فضلا عن اسهامها في استغلال الفائض النقدي وبالتالي تحقيق التراكم الرأسمالي.

3- ظهر من خلال تحليل بعض المؤشرات المصرفية، ما يأتي :
أ- ان أداء لمصارف التجارية لازال ضعيفاً على الرغم من الإصلاحات التي طالت البيئة المصرفية، وبالرغم من انتهاج السلطات النقدية لبرنامج الإصلاح النقدي والمصرفي بعد عام 2003 .

ب- ان نسبة الكثافة المصرفية لن تزيد عن 0.286 في افضل حالاتها عام 2013 وهذا يعني عدم انتشار المصارف بشكلها الصحيح ووفق المعايير الدولية .

ت- التذبذب في نسب مؤشر العمق المصرفي، وان كانت في حالة ازدياد في بعض السنوات الا انها لن تستمر طويلا، لعدم الاستقرار السياسي ونظرا لتأثر الموجودات المصرفية بذلك مما انعكس سلبا على نتيجة المؤشر.

ث- اما من ناحية مساهمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان المصرفي، فقد كانت متدنية في بادئ الامر عام 2003 مقارنة وحصلتها في 2002 نظراً لتردي الاوضاع الاقتصادية والامنية والذي بدوره انعكس سلباً على النشاط المصرفي الاقراضي، وكانت مساهمته متواضعة لغاية العام 2010 وكانت في احسن الاحوال (6.8%) في العام المذكور وقد انعكس ذلك الاداء على الاهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي مما يشير الى وجود بعض نوع من التحسن في النشاط الاقراضي واتجاهه نحو المزيد من التعميق المالي والمصرفي وان كانت متدنية مقارنة والنسبة ضمن المعايير عالمياً.

4- اما فيما يخص جانب الاستثمار فان التلكؤ كان واضحا بشكل عام ساهمت فيه عوامل عديدة منها ما يتعلق بتلكؤ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، من جهة، وما يمنح للاستثمار الاجنبي المباشر من جهة اخرى، واخرى متعلقة بانخفاض نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية والفساد الاداري فضلا عن تأخر تسليم المشاريع الى المقاولين محدودية قدرة القطاع الخاص في التوجه نحو المشاريع الاستثمارية.

5- وبعد التوصل الى النتائج في النماذج السابقة المقدرة والمتمثلة بمعادلة تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص التي جرى اختبارها احصائيا واقتصاديا وتم التعرف على المتغيرات الأكثر تأثيرا في المتغير التابع والمتمثل بالاستثمار في العراق ومن ثم المؤشر الأكثر فاعلية في التأثير، فان النتائج تشير الى سيطرة اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الى القطاع الخاص على التأثير في مؤشر الاستثمار الخاص والمتمثل بتكوين راس المال للقطاع الخاص، في حين كان التأثير ضعيفا بالنسبة لبقية المؤشرات المصرفية، وبعبارة اخرى ان المتغير المعتمد المتمثل بمؤشرات الاستثمار هي الأكثر حساسية للتغيرات في اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. واستناداً الى ذلك، فانه لا يمكن التثبت من ان تكون العلاقة متوافقة بكل المؤشرات مع منطق النظرية الاقتصادية وان كانت هناك اثار ايجابية في بعض السنوات، اذ ان ما يفسره التأثير المعنوي الضعيف لبعض المتغيرات فانه يعد امر طبيعياً في بلد كل العراق يعاني من تغيرات وظروف سياسية وامنية غير مستقرة فضلا عن اسباب اخرى تم الاشارة اليها سابقا.

6- واخيرا وليس آخرا، واستنادا الى النتائج التي تم التوصل اليها تحليليا وقياسيا، فانه تم اثبات صحة ما جاء في فرضية البحث، اذ ان قدرة الجهاز المصرفي العراقي من خلال مساهمة المصارف التجارية من خلال بعض المؤشرات المصرفية التجارية فإنها لم تؤدي دورها المطلوب ويبقى محدوداً، مما انعكس سلباً في تنفيذ اهداف الاستثمار والتلكؤ في تعزيزها.

ثانياً: التوصيات:

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات، ولغرض تجاوز ما جاء بها من سلبيات خرج الباحثان بمجموعة من التوصيات التي ترى ضرورة اتباعها وكما يأتي :

- 1- يعتبر الائتمان المصرفي من اهم الوظائف المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية والذي يعكس بدوره مدى اهميته من خلال اثره في نمو المصارف وتوسعها، فضلا عن كونه محورا اساسيا في تمويل الانتاج والاستهلاك وتكوين راس المال، وعليه فان النهوض بالمناط بالسياسة الائتمانية يتطلب اعتماد خطط وبرامج تنموية من شأنها توفير الظروف المناسبة لمواجهة التحديات التمويلية التي يتطلبها الاستثمار.
- 2- ان العلاقة بين المصارف التجارية والاستثمار المحلي لن تؤدي ثمارها في العراق مما يفسر بأن التسهيلات المصرفية الموجهة للأفراد والشركات الخاصة التي توجه بشكل مباشر للاستثمار الخاص ما زالت دون المستوى المطلوب، وبالتالي يتطلب ضرورة اعادة النظر بالسياسة الائتمانية وبما يضمن التوجه نحو تفعيل الاستثمار المحلي.
- 3- يظهر النموذج القياسي للانحدار المتعدد ان اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الى القطاع الخاص ذات التأثير الاقوى في الاستثمار الخاص، الامر الذي يتطلب من سلطة الجهاز المصرفي تسليط الضوء بالعمل على زيادة الاهمية النسبية للمؤشرات المصرفية الاخرى الاقل تأثيرا باتجاه زيادة ونمو الاستثمار للتأثير بشكل ايجابي.
- 4- اعتماد السياسات اللازمة لإصلاح الخلل في الجهاز المصرفي الذي يعاني من تكدس في معظم اليات انتقال اثره وبشكل مستمر من ناحية، واعتماد سياسة نقدية للتحكم بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالشكل الذي يؤدي الى زيادة النمو والاستثمار.
- 5- العمل على تشجيع المصارف للتعاون مع القطاع الخاص لدراسة فرص الاستثمار والتنسيق بين جهودها، ودراسة جدواها بما يشجع المصارف على الاستثمار طويل الاجل.

الهوامش:

- (1) فارس ابو معمر، دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة 1990-2000، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد العاشر، العدد الاول، غزة- فلسطين، 001، ص3.
- (2) د. شاكرا القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعة، 2000، ص36.
- للمزيد انظر:
- (3) Hemple ، Gorge . H ، and Simon Son ، Donald G.، Bank Manage Ment Text and cases-jhon wiely and san Inc. 5th wd، usa، 1999، p130.
- (4) إبراهيم علي عبد الله وآخرون، مؤسسات مالية متخصصة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1990، ص7.
- (5) د. زياد رمضان وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2003، ص191.
- (6) إبراهيم بن صالح العمر، النقود الائتمانية ودورها وإثرها في الاقتصاد، طبعة الاولى، دار الجامعة، مصر، 2001، ص5.
- (7) د. علاء فرحان طالب وآخرون، ادارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر، عمان- الاردن، 2013، ص64.
- (8) Kapoor، Jack R.; Les R.Dlabay; Rbert J.Hughes and William B.Hoyt "Business and Personal Finance"1st edition، McGrawhall companies، California، USA، 2007، p65.
- (9) للمزيد من التوسع، راجع في ذلك:
- 1- د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا، منشورات بيت الحكمة، الطبعة الاولى، 2002، ص13.
- 2- محمد مطر، ادارة الاستثمارات (الاطار النظري والتطبيقي)، عمان- الاردن، دار وائل للنشر، 2004، ص20.
- (10) إسماعيل عبد الرحمن و وحرابي عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص117-118.
- (11) د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا، مصدر سبق ذكره، ص255.
- (12) احمد رحيم موسى العبودي، الاستثمار النفطي في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول -OABEC- مع اشارته للعراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة واقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص5.
- (13) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، عمان- الاردن، دار وائل للنشر، 2007، ص35-36.
- (14) كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وقيم المشروعات، الطبعة الثانية عمان- الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005، ص17.
- (15) د. هناء عبد الغفار، مصدر سبق ذكره، ص255-256.

- (16) د. مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد الرابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص77
- (17) جميل سالم الزيدان، أساسيات في الجهاز المالي، التطور العملي، دائرة وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان 1999، ص24.
- (18) غالب شاكر بخيت الركابي، السياسة النقدية في ظل توجهات الإصلاح في إصلاح الاقتصاد العراقي للمدة (1991 – 2010)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة 2012، ص91.
- (19) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي لعام 2010، ص(22-23)
- (20) د. محمد بريهي العلي، قطاع المال في العالم- تغير المؤسسات والأسواق المالية والسياسات الجديدة للانتماء المصرفي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، ص40 <http://www.docudesk.com>
- (21) موفق حسن محمود، "واقع القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية". <http://www.Iraqieconomists.net-22/4/2014>
- (22) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2009.
- (23) محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الرابع والعشرون/ كانون الأول 2003 السنة الثانية، ص21.
- (24) هو شيار معروف، التوافق بين الطاقة الإنتاجية والطاقة الاستيعابية في القطاع الصناعي التحويلي مع التركيز على العراق، المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين 14-15/4/1999، مجلة الاقتصاد، 1999، ص193.
- (25) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية لأجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق لسنة 2013، ص3.
- (26) د نبيل جعفر عبد الرضا، واقع القطاع الزراعي في العراق، الحوار المتمدن <http://www.ahemar.org>
- (1) Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, 3rd ed, McGraw Hill, Inc, Singapore, 1995, pp. 4-6.
- (27) د. أحمد بريهي العلي، قطاع المال في العالم تغير المؤسسات والأسواق المالية والسياق الجديد للانتماء المصرفي، مصدر سابق، ص43.